كـما بيّـنا بالنسبـة إلى مـقـاربات التراث التـي انتسبت بوضـوح إلى علم اللسانيات الأسباب التي وصمتها بالتجريبية رغم التقدّم الحاصل بالمقارنة مع الفريق السابق.

ولئن كان تفسيـر التجريبية هيّنا عند أصحاب الاتجـاه التاريخي المقارن مثل ابراهيم أنيس لعـدم ملاءمـة فـرضيـات هذا الاتجاه لتـقـييم التـراث النحوي، فـإن تفسيرها عند الاتجاه الوصفي كان أعقد، لتمكّن أصحابه مبدئيا من المفاهيم الملاءمة لتقييم التراث.

وقد استغـربنا مواصلة تبنّي أعلام الاتجاه الوصفي أقـوال مقاربات التراث التجريبـية الأولى ممثلة في إحياء النحو. وفـسرنا هذه المفارقة بعدم تميـيز أهم أعلام هذا الاتجاه (تمام حسان) في النظرية العلمية عـموما، وفي النظرية اللغوية خصوصا بين الفـرضـيـات العـامة والمنـوالات، وهو أهمّ قـول في هذا البـحث وعليـه بنينا الأطروحة.

فزعـمنا أن هذا التمـييـز يمكن من فهم خـصائص منهج العلوم التـجريبـية الحديثة مـقارنة بالممارسة العلميـة القديمة التي سبقـتها، وتبعا لذلك يسـمح بفهم ما يميّز علم اللسانيات من الممارسة اللغوية التي سبقته ويسمح كذلك بفهم تطوره.

وقد مكّننا خـاصة من إعادة صـياغة مـآخذ اللسانيين الغـربيين على تراثهم النحـوي صيـاغـة واضحـة، وتمثّل أخطاء النحـاة الأروبيين القـدامى وتعيين سـبل تجاوزها. واستنتجنا أن غياب فرضيات عـامة حول اللغة تؤطر الممارسة الميدانية هو الذي يفسّر هذه الأخطاء ويعيب هذه المنوالات التي بنوها.

وكان من أهمّ ما أفادتنا به هذه الثنائية أن مقياس تقييم المنوالات الإجرائية هو جملة الفرضيات العامة التي يفترضها علم اللسانيات في اللغة. وقد مكنتنا هذه الصيـاغة من مقـياس عام (أو نظري) يسمـح بتقييم أي منـوال نحوي، مهمـا كان سياقه الحـضاري، وجنبتنا خاصة إسقـاط تاريخ علم اللسانيات كما صـاغه الغربيون على السـياق الحـضاري العـربي وأبطلنا المماثلة المطمئنة بين المنوال النحو العـربي الموروث والتراث النحوي الأروبي.